

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

علاقة ثورة المعلومات بالعقود الإدارية التي تتم عبر الوسائط الإلكترونية في الجزائر

The relationship between information expansion and administrative contracts via electronic platforms in Algeria

زكرياء عيسى آسيا،^{*1}

¹مخبر المرافق العمومية و التنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلاي اليابس سيدي بلعباس، في إطار وحدة البحث: العقود الإدارية الإلكترونية في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر

zakaria.aissa_assia@univ-sba.dz

تاريخ النشر: 2020/09/01

تاريخ القبول: 2020/07/22

تاريخ ارسال المقال: 2020/06/19

* المؤلف المرسل

الملخص:

في عالم متغير ومتحدد تظهر عديد العوامل التي تقلب العالم رأسا على عقب وهو ما حدث فور ظهور ثورة المعلومات الناتجة عن التطور الهائل في وسائل الإتصال وظهور تكنولوجيات قلصت من مساحة العالم إفتراضيا، مما أثر على جل الميادين على غرار الإدارات داخل الدول حيث أصبحت مطالبة بالإعتماد على هذه الوسائل في خدماتها قصد التغير من الإدارة الكلاسيكية إلى الإلكترونية بالإعتماد على الوسائط الإلكترونية، وهو الواجب بيانه من خلال إستعراض التعاريف المختلفة و المفتاحية لهذا البحث قصد تسهيل الفهم العميق بتحليل الواقع و إستشراف المستقبل المرتبط بالخدمة العمومية الإلكترونية من عقود وأعمال إدارية مختلفة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية-ثورة المعلومات-تكنولوجيا الإعلام و الإتصال-الخدمة العمومية.

Abstract :

In a constantly changing world, many factors submerge altering world's way of functioning which was the case upon the spread of information and communication technologies (ICT's). Creating a virtual world where distance is basically non-existent, every aspect of our daily life was effected. Administrations around the world were no exception. Consequently, they were bound to rely heavily on these ICT's switching from the traditional administrative system to an electronic one. This paper examines the different key concepts related to this topic which will help explain and provide a better understanding of current practices and a thorough prediction of the future of electronic public services such as contracts and assorted administrative transactions.

Keywords: electronic administration – information revolution – ICT'S–Public service.

مقدمة:

دأبت الإنسانية على التغير والتطور تبعا للظروف والعوامل المختلفة إذ كان الإنسان الأول يعيش وحيدا على وسائل بسيطة تكفيه يومه ثم عرف الجماعة من خلال العائلة ليتطور الأمر إلى قبائل و عروش صغيرة تدافع عن أرضها، والتي تحولت مع مرور الزمن إلى المدينة ثم إلى الدولة الملكية ثم الإمبراطورية العالمية وصولا إلى الدولة بالمفهوم الحديث كل هذا كان مدفوعا بظهور مفاهيم ومتغيرات و زيادة في الحاجات، فلكل شيء سبب وهدف ونتيجة وكمثال عن ما نعرفه من تطورات الآن فإن تاريخ الفكر وكذا الإكتشافات العلمية يؤكد كثيرا من الأفكار فالإختراعات التي قوبلت بالرفض قديما مثال حي ففي سنة 1895 علق اللورد كليفن رئيس الجمعية البريطانية الملكية على ما يجري من تجارب طيران ذلك الوقت بالقول: "آلات أثقل وزنا من الهواء و تطير؟ إنه لأمر

مستحيل"، كما صدر عن رجال الصناعة الأمريكيين تعليقا عن التلفون فائلين أنه: "للتلفون عيوب و أوجه قصور مهمة، مما يجعل النظرة إليه كأداة إتصال غير جدية، إنه أداة يحكم تكوينها نفسه بعدم جديتها"⁽¹⁾، لكن النتائج بعدها كانت العكس فالطائرة مثلا أصبحت أسرع وأضمن وسيلة نقل أما الهاتف فقد غير حتى طرق إدارة الدول و المجتمعات ونقل العالم نحول طريق جديد، وهو الذي نتج عنه ما يعرف بثورة المعلومات بسبب التطور الهائل في الوسائط الناقلة للمعلومات والتي مكنت من إستغلالها في شتى المجالات السياسية الإقتصادية الإدارية وغيرها.

فعند العودة إلى هذه المجالات نجد أن الإدارة العامة هي الأكثر تغيرا و تأثرا بالكمية الهائلة من المعلومات التي أصبح من السهل تداولها ومعالجتها، مما نقل هذه الأخيرة من الكلاسيكية إلى الحديثة وفق ما يعرف بالإدارة الإلكترونية عن طريق الوسائط التي و فرتها تكنولوجيا الإعلام و الإتصال حتى صار مؤشر تقدم الدولة يحدد بالخدمة العمومية الإلكترونية الممهدة للحكومة الإلكترونية، لذا وجب التساؤل عن: كيف أثر التدفق الهائل للمعلومات على الخدمة الإدارية في الجزائر؟ و ما هو المقصود بثورة المعلومات و ما علاقتها بالإدارة الإلكترونية؟ ماهي التطبيقات العملية في الجزائر للإدارة الإلكترونية؟

لذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى بيان الأهمية البالغة التي أصبحت تشكلها المعلومات المتوفرة بشكل واسع مع إمكانية معالجتها في وقت قياسي مما يستفاد به إداريا و إقتصاديا وسياسيا حتى، كل هذا قصد تحسين الخدمة العمومية مما يقلص من الإجراءات والنفقات من جهة ويسهل الأمور على المواطن المحلي من جهة أخرى، كما أنه لا يعقل عدم إستغلال العلم الحديث وما جاء به من قبل الدول في رفاهية مواطنيها إداريا بإعتبار السلطة التنفيذية داخل أي بلد هي الإدارة العامة و العليا و التي تعنى بعديد المهام المعقدة والمتعددة التي سهل العلم من أدائها ضمان لإستمرارية هذه الأخيرة، وليبان كل هذا تم الإعتماد على المنهج التاريخي في هذا البحث خاصة ما تعلق بالسياق التاريخي لثورة المعلومات للوصول إلى ضبطها وحصر كل المفاهيم و التعريفات، يضاف له المنهج التحليلي الوصفي الذي يبين الأحداث والعناصر بوصف وتحليل آني ومستقبلي لتسهيل الوصول إلى النتائج.

من خلال ما سبق من طرح فإنه تم السير وفق خطة معينة للإجابة على الإشكال المطروح و الإحاطة بموضوع الحال قدر الإمكان، وهذا بداية بشق أول يحوي مفاهيم حول ثورة المعلومات والإدارة الإلكترونية قصد تسهيل الأمر على القارئ الذي حين ضبطه لتعريفات الموضوعات المشمولة يمكن له إدراك الشق الثاني المركز فيه على ما فرضه الواقع من ضرورة لتقديم الخدمة العامة بالإعتماد على الوسائط الإلكترونية وهذا بطرح المصريح بيه قانونا في هذا المجال ثم مدى تطبيقه على أرض الواقع ونهاية بالمأمول منه والمرجو.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للثورة المعلوماتية في إطار الإدارة الإلكترونية

عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورا مهولا في الوسائل والتكنولوجيات المستعملة مما ساهم في تدفق و غزارة المعلومات، حيث فاق ما تصوره و توقعه الخبراء (أمثال سيمور نورا و ألن مينك) بذات المجال عبر إندماج ميادين الإتصال و إختفاء الحدود تدريجيا ما أبرز مرحلة جديدة في تاريخ البشرية تتسم بثورة من نوع جديد أولها في وسائل الإتصال، والمجسدة في تكنولوجيات الإتصال الحديثة بداية بالسلكية فاللاسلكية وصولا إلى الأقمار الصناعية والألياف البصرية، وثاني هذه الثورات هو معلوماتي بحث ناتج عن التطور السابق في الإتصال ما أدى

إلى انفجار معلوماتي إن صح القول وسهولة الوصول إلى المعلومة ونشرها ، والذي زاد بفعل ثالث الثورات وهي الإنترنت الذي ما فتئت تدمج هذا العالم و تقربه من بعضه البعض على الأقل معلوماتيا⁽²⁾. عند تتبع التاريخي للثورة المعلوماتية فإنها قد نشأت في الحضارة الغربية بداية من عصر النهضة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية نظرا إلى سعي هذه الأخيرة إلى التوسع والسيطرة بفعل عديد العوامل بداية بالإقتصادي منها، بما يتطلبه هذا الأخير من سرعة في السيطرة على رؤوس الأموال و ضرورة التوسع في الأسواق الخارجية المختلفة مما دفع إلى الإعتماد على المعلومات عبر وسائط جديدة وأكثر سرعة وفاعلية⁽³⁾، إضافة إلى عامل سياسي ناتج عن تزايد إستعمالات الاتصالات و المعلومات قصد بسط نفوذ القوى السياسية بما يسهم في ضبط توازن القوى، كل هذا من خلال العامل التقني الذي قدم تكنولوجيات دفعت إلى توافر كم هائل من المعلومات في وقت قياسي مما ساهم في تغير عبر كل الميادين حتى الإدارية منها بالدرجة الأولى، والتي نحاول الكشف عنها فيما يلي، لكن بتمهيد لها يكون بضبط التعاريف المختلفة لكل من ثورة المعلومات و الإدارة الإلكترونية بإعتبارهما المشمولين بالدراسة.

المطلب الأول: مفهوم الثورة المعلوماتية

قبل التطرق إلى تعريف للثورة المعلوماتية لابد من بيان مصطلح مرادف يسير مع هذه الأخيرة كان من اللزوم تفرقة عنه وهو مجتمع المعلومات والذي ظهر في الدراسات النظرية بداية الثمانينيات كمطلوب جديد، عن العصر الجديد الناتج عن ثورة المعلومات بحذ ذاتها إذ عرّف فردريك وليامس مجتمع المعلومات بأنه ذلك "المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصورة أساسية على المعلومات وشبكات الاتصال و الحواسيب أي الإعتماد على التقنية الفكرية التي نظم سلعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر في القوة العاملة المعلوماتية"⁽⁴⁾، أما حشمت قاسم فقد عرفه بأنه "جميع الأنشطة والموارد والتدابير و الممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجا ونشرا وتنظيما و إستثمارا"⁽⁵⁾، يظهر من خلال التعريفين السابقين أن مجتمع المعلومات هو ناتج حتمي للثورة المعلوماتية فهو أحد مخلفاتها الكثيرة إذ أكد عديد الباحثين (على غرار ألف توفلر في كتابه إقتصاد المعلومات و فريز ماكلوب في كتابه إنتاج و توزيع المعرفة في الولايات المتحدة الأمريكية) على ظهور عدة مصطلحات قد تترادف هذا المجتمع مثل: المجتمع المبرمج-الموجة الثالثة-الحضارة الإلكترونية وهي حتما تتطور وتتغير بتغير أدوات الثورة المعلوماتية⁽⁶⁾، بعد هذا الطرح والفصل الموجز لمجتمع المعلومات بالإمكان التطرق إلى الثورة المعلوماتية بشكل من التفصيل فيما يلي.

الفرع الأول: السياق التاريخي للثورة المعلوماتية

تم إستخدام ما يسمى بالثورة العلمية و التكنولوجية والتي أصبحت فيما بعد الثورة المعلوماتية لأول مرة من قبل المفكر الإنجليزي (J.D.Bernal) سنة 1938 ، من خلال كتابه "الوظيفة الاجتماعية للعلم" (the Social Function of Science) كان هذا بغرض الكشف عن الدور الذي سوف يقدمه العلم والوسائل المترافقة معه من خدمة و تغيير للموازنين في المجتمعات و الدول في شتى المجالات، وهذا طبعا وفقا للفكر الماركسي لذلك الوقت أي بمعنى أن يصبح المجتمع قوة إنتاجية، و الذي تم هو الآخر تبنيه و الرد عليه بالفكر الاشتراكي من خلال الأخذ و الجزم أن هذا الأخير هو الملاذ الآمن لثورة المعلومات من خلال فكر الكاتب التشيكي رادوفان

ريشتا(Radovan Richta) سنة 1969 عبر كتابه "الحضارة في مفترق طرق"⁽⁷⁾، من هنا كان ظهور هذه الثورة الجديد والمختلفة كلياً عن ما سبقها إذ أصبح أساس الثروة ليس العضلات بل العقل فالمعرفة هي أساس الاقتصاد وتطوره في القرن الواحد والعشرين ما صنع سهولة في تداول المعلومات والحصول عليها والذي حتم السير نحو هذا الاتجاه في كل الميادين، حيث أن ثورة المعلومات تشبه التحول من الثورة الزراعية إلى الثورة الصناعية فهي تعتمد على تجاوز الأفكار الكلاسيكية و الإيديولوجيات السابقة وحتى الحدود الحقيقية و الوهمية منها⁽⁸⁾، كل هذا بفعل سيطرة المعلومات على مختلف جوانب الحياة إضافة إلى القيمة التي تمثلها المعلومة في اقتصاد الدول إذ إستحوذت على النسبة الكبرى من تكلفة الإنتاج، على غرار تسويق السلع والخدمات فالمعلومات عن حاجات السوق الأساسية أو طرق بيع السلع لها وزن لا يستهان به لأن الاقتصاد أصبح يعتمد على الفكر الإنساني ودراسته، كمثال الإعلان الذي يحوي مواد تأثر على العقل قصد شراء الشيء محل الإعلان(إظهار أناقة أو قوة الشخص في الإعلان أو حتى إستعمال نساء لتبدوا أكثر تحراً و إستقلالا)، كما تم الإستثمار أكثر في التكنولوجيات بما يرتبط بنقل المعلومة من وسائل الإتصال والإلكترونيات والحاسب الآلي وما يصاحبه من زيادة هائلة في تدفق المعلومات⁽⁹⁾.

أدى كل هذا التغيير في المعلومات وطرق معالجتها إلى التغيير في البنية الاجتماعية وصنع فجوة بين طبقتين أو فئتين أحدها تملك المعلومة وتستخدمها وأخرى لا تحوزها وهذا يضر بها، و يضر بمبدأ تكافؤ الفرص إذ أن من يملك أدوات وأجهزة الحصول على المعلومة و إستغلالها أصبح بعيداً اجتماعياً و إقتصادياً عن من لا يملك ما يمكنه من ذلك، حيث ظهرت وظائف جديدة تعتمد على الحاسب الآلي و أصبح طالب العمل و حتى الموظف ملزماً بمعرفة طريقة إستخدام التقنيات الجديدة وإلا فقد منصبه أو ما يعرف بالشعور بالإغتراب⁽¹⁰⁾.

حيث أن ثورة المعلومات مرتبطة بصورة وثيقة مع الحاسب الآلي مرافقاً ذلك ظهور تكنولوجيات تمكن الإنسان من القيام بعدد العمليات في آن واحد مما وفر الجهد والوقت مقارنة بما كان سابقاً، كل هذا والمعلومات الجديدة قيد الورد والمعالجة مما شكل فيصلاً غير الحياة عبر كل مناحيها ومما زاد من هذا التطور الآخر في نظم الإتصال والتواصل والتي أصبحت أكثر إنتشاراً وبإمكان الأغلب الحصول عليها وأكثر سهولة من ناحية الإستخدام، كل هذا كان له إيجابياته في تطور العالم و تسخير العقل البشري في جعل الحياة أكثر سهولة لكن كان لابد من وجود سلبيات من خلال تفرقة العالم أكثر مما كان إذ زاد الغني غنى وزاد الفقير فقراً، كما أصبح هنالك فروقات إقتصادية كبيرة بين من يستغل هذه الثورة المعلوماتية وبين من لا يحوزها أصلاً.

الفرع الثاني: تعريف الثورة المعلوماتية

في البداية يشار أنه يمكن القول ثورة المعلومات (Information revolution) أو الثورة المعلوماتية (informational revolution) للحدث عن موضوع الحال، فمصطلح ثورة يستعمل للدلالة على أي تغيير أو تعديل في أي مجال مسه هذا الأمر سواء كان في شكله (forme) أو مضمونه (Essential) وهذا بفعل التحول الحتمي و التفاعل التابع له⁽¹¹⁾، من هنا حاول العديد ضبط معنى لهذا النوع من الثورة المتداخلة بين المعلومات و التكنولوجيات و الإتصال في إطار المجتمع والدول، إذ عرّف محي

محمد سعد هذه الأخيرة بأنها: "عصر المعلومات فالعالم من وجهة نظره يعرف تحولا زمانيا ومكانيا أوجد بيئة جديدة تفرض على الكل التفاعل معها"، أما حسن عماد مكاوي فقد أكد أن: "تفجير المعلومات يكون بإتساع المجال الذي تعمل فيه المعلومات ليشمل مجالات النشاط الإنساني كافة، بحيث يتم تحويل إنتاج المعلومات إلى صناعة أصبح لها سوق كبيرة لا يختلف كثيرا عن أسواق البترول أو الذهب"⁽¹²⁾.

أما ولتر بريستونفيا أكد أنها: "مجموعة تغييرات تحدثها تقنية المعلومات وأهم تغييرين أثناء هذه الثورة هما الإتصال وأعمال الكمبيوتر"⁽¹³⁾، وهو نفسه ما يتماشى مع ما طرحه ألكسندر روبناغل بقوله: "بأن ثورة المعلومات نقلت المجتمع من وظائفه الاجتماعية إلى دائرة التكنولوجيا و الإتصال و المعلومات"⁽¹⁴⁾.

إذن يمكن القول أن ثورة المعلومات هي التقدم الهائل في تكنولوجيات المعلومات والإتصال الذي أعطى قدرت فائقة للحركة المعلوماتية على المستوى العالمي متجاوزة بذلك كل الحدود الحقيقية و الوهمية، فالثورة هي جمع ثورات أي إندفاع عنيف من جمهور الشعب نحو تغيير سياسي أو إقتصادي أو إجتماعيا وهذا بشكل كلي، وهي من المصدر ثار يثور، أما المعلومات من إسم معلوم وإسم المفعول علم ويقال أمر معلوم أو الأيام المعلومات وزوده بمعلومات قيمة وهي حقائق وأخبار ومعارف تساعد على توضيح الأشياء⁽¹⁵⁾، لا بد من توضيح بعض المصطلحات المتشابهة والمتداخلة مع الثورة المعلوماتية بداية بثورة الإتصالات التي تعتبر أحد أهم العوامل الممهدة للثورة في مجال المعلومات، حيث أن التطور الكبير في وسائل الإتصال ساهم في نقل المعلومة في الوقت السريع والمطلوب وهذا بين الأفراد والجماعات والمنظمات التي إستغلتها في تحقيق أهدافها، إذ يدخل في الإتصال كافة الوسائل السلوكية و اللاسلوكية والبث التلفزيوني والإذاعي وكذا الوسائط المختلفة من إنترنات وهواتف وحواشيب وغيرها، حيث مثلت هذه الوسائل الحاضنة الأساسية لنقل المعلومات، وتشابه أيضا الثورة الرقمية مع الموضوع المدروس إذ أن هذه الأخيرة تمثل تطورا في الوسائل الميكانيكية و الإلكترونية المستعملة في التكنولوجيات المرتبطة بالمعلومة مباشرة، ومثالا تلك الدوائر الصغيرة لتحميل المعلومات ومعالجتها والموجودة في حواشيب معقولة الحجم بعد أن كان حجم أول حاسوب بحجم غرفة كاملة وكذا صغر وسائل الإتصال الناقلة للمعلومات كل هذا ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الدفع بثورة المعلومات نحو الأمام⁽¹⁶⁾.

المطلب الثاني: مفهوم الإدارة الإلكترونية

يعرف العالم في الوقت الراهن تحولات جذرية ومتسارعة في مجال التكنولوجيات و الإتصالات كما سبق الإشارة إليه وهو ما أثر على مختلف مناحي الحياة، أين بدأ التوجه من الوسائل التقليدية المستخدمة من قبل الدول والمنظمات و الشركات الكبرى إلى وسائل أكثر تطورا و تصنف في خانة الحديثة مما دفع هذه الكيانات إلى التغير والتوجه إلى ما يفرضه الوضع بتطورات⁽¹⁷⁾، ومن هنا ظهرت الحكومة الإلكترونية كبداية و التي تتوافق مع الإدارة الإلكترونية من هنا لا بد من بيان المصطلح الأول كتمهيد للتعمق في الثاني، إذ تُعرف الحكومة الإلكترونية بأنها "قدرات القطاعات الحكومية المختلفة على تقديم الخدمات التقليدية للمواطنين و إنجاز المعاملات عبر شبكة الإنترنت وهذا بسرعة ودقة وتكاليف وجهود أقل، قصد تعزيز الوصول إلى المعلومة الحكومية و توصيل الخدمات للمواطنين و قطاع الأعمال والموظفين والهيئات الأخرى وحتى الكيانات الحكومية"⁽¹⁸⁾.

إذن بالإمكان الآن التطرق إلى الإدارة الإلكترونية التي هي نتيجة حتمية للحكومة الإلكترونية وهذا بشيء من التفصيل والتدقيق عبر مختلف الجوانب التاريخية خاصة والتطورات المصاحبة لها وهذا فيما يلي من عناصر.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

تعني الإدارة (Administration) من الناحية اللغوية الخدمة أي (Serve) و يشير مصطلح (Ad) إلى الآخر بما يشكل خدمة الآخر⁽¹⁹⁾، أما إصطلاحا فقد عرفها نجم عبود بأنها "إدارة موارد معلوماتية تعتمد على الإنترنت و شبكات الإتصال، تميل أكثر من أي وقت إلى تجريد و إخفاء الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعرفي هو العامل الأكثر فاعلية لتحقيق أهدافها، و الأكثر كفاءة في إستخدام مواردها"⁽²⁰⁾، أما ياسين سعد فعرفها بالقول: " منظومة متكاملة وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة في إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية للأعمال، والحكومة الإلكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية العامة... إلخ"⁽²¹⁾.

لتكثر وتتعدد التعريفات كل حسب منظوره لذا لابد من جمع المتشابهات وتحليل المتناقضات قصد الخروج بتعريف جامع مانع للإدارة الإلكترونية، حيث يمكن القول بأنها: " مصطلح مستحدث في العلوم الإدارية يتمثل في دخول تكنولوجيات المعلومات والإتصال بالدرجة الأولى في المعاملات الإدارية التقليدية، إذ تمثل منهجا حديثا وعصريا لإدارة دون أوراق وحتى دون حضور الأطراف، فهي تقتزن بالآلات الحديثة والسريعة وبدقة مع تقليل التكاليف عبر الإعتماد على رأس المال الفكري بشكل شبكي وليس هرمي (الرئيس والمرؤوس)"⁽²²⁾.

يظهر جليا أن هنالك علاقة بين الإدارة الإلكترونية و الحكومة الإلكترونية فكأحما الكل و الجزء حيث يكمل بعضهما البعض، لأن ظهور الحكومة الإلكترونية حتم البدء بالإدارة إلكترونية مع المرور نحو باقي المجالات شيئا فشيئا، لكن رغم ذلك يوجد عدة فروقات حيث تشمل الإدارة الإلكترونية الأعمال الحكومية و كل الأعمال المقدمة للخواص على حد سواء، مما يعني أن هذه الأخيرة تدخل ضمن أبعاد الحكومة

الإلكترونية لكن لها ما يميزها عنها⁽²³⁾، إذ إعتبر البعض أن الإدارة الإلكترونية جزء من الحكومة الإلكترونية وهذا من خلال قيام الأولى بتهيئة الشبكات الداخلية للإدارة وتوفير ظروف إعداد قواعد البيانات بما يُرسي الحكومة الإلكترونية، أما آخرون فيؤكدون أن الإدارة الإلكترونية هي منهج جديد ومدخل يحوي تكنولوجيات ومفاهيم جديدة يدخل ضمنها الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وغيرها، لأنه لا يمكن تخيل أي من هذه الأخيرة دون وجود إدارة إلكترونية كقاعدة أساسية وينطلق ويرتكز عليها الباقي لتحويل المعاملات من التقليدية إلى الحديثة⁽²³⁾.

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية

من المسلم به أن التغير من العامل البشري إلى العامل الآلي أو الإلكتروني سوف يعود بالربح على صاحبه فإعتماد المصانع بشكل كبير على الآلات ساهم في تخفيف تكاليف و إنتظام الإنتاج وقلت الخطأ البشري مع الأخذ بعين الإعتبار سليات هذا التحول، لكن ما يهم في موضوع الحال هو أن الإدارة هي الأخرى تسعى لمثل هذا الإنتقال الذي يعتمد على الوسائط الإلكترونية بالدرجة الأولى و تراكمات الثورة المعلوماتية التي حتمت هذا المنهج الجديد

الذي يضمن إمكانية إنهاء المعاملات بشكل آلي سريع و دقيق مع تقليل نسبة الخطأ⁽²⁴⁾، عبر مجموعة من الوسائط الإلكترونية بين الإدارة وطالب الخدمة وهذا دون حضور هذا الأخير، مما ميز هذه الإدارة بعدة خصائص:

- السرعة والوضوح نتيجة الاعتماد على الكم الهائل من المعلومات المخزنة وكذا المعالجة باستعمال الوسائط الإلكترونية.

- تسمح برفع كفاءة المنظمة وأدائها.

- سرعة توفير الخدمة على غرار إستخراج الوثائق أو العقود الإدارية.

- تجسيد الإدارة بلا أوراق إذ يصبح الأرشفة إلكتروني وإستخراج الورقة الإدارية يكون لدى طالبها في منزله.

- ترشيد وتقليل النفقات بسبب الانتقال من البيئة الورقية إلى البيئة الرقمية الإلكترونية.

- إدارة متوفرة في كل الأوقات إذ أن الخدمة المقدمة عبر الوسائط الإلكترونية تكون لمدة 24 ساعة في كل أيام السنة.

- تقليل نسبة الأخطاء المادية التي تتطلب وقت وجهد لتصحيحها.

- الاعتماد على تقنيات حديثة تزيل جمود التنظيم الإداري من خلال نظام شبكي ذكي يعتمد على صناعة المعرفة⁽²⁵⁾.

حيث يُلاحظ التفاعل و التداخل الكبير بين عديد المفاهيم الجديدة الناتجة عن الثورة المعلوماتية التي دفعت العالم دفعا باتجاه جديد كليا حين أصبحت المعلومة متوفرة بكثرة و بصفة آنية و سهلة التداول و النقل، هذا ما حتم بروز الإدارة الإلكترونية أو العقود التي تتم في هذا الميدان عبر الوسائط الإلكترونية قصد مواكبة العصر ولو حتميا، من هنا بالإمكان الكشف عن المأمول وكذا الواقع و ضروريات هذا الانتقال مع إبراز العقبات والطموحات وحتى التمهيدات والتجارب في هذا الحيز الجامع لعدة تناقضات من معلومات إلى وسائط إلكترونية إلى مهام إدارية.

المبحث الثاني السير الحتمي نحو الإدارة الإلكترونية (العقود الإدارية نموذجاً)

أصبح البحث عن الشفافية والفاعلية وحرية الوصول للإدارات المختلفة دافعا للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية، والتي قطعت فيها الدول المتقدمة عدة مراحل للأمم (مثل و.م.أ- كندا-ألمانيا وغيرها) حيث لم يعد يُنظر إلى هذه الأخيرة على أنها تجربة فقط أو نوع من الرفاهية بل ضرورة وحتمية إن صح القول، لاسيما بعد التطور الهائل في الوسائط التكنولوجية و البحث العلمي المستمر والمتسارع بما صاحبه من جمود للإدارة الكلاسيكية فمن غير المعقول النظر إلى التجهيزات والإمكانية الهائلة المتوفرة في العالم مع الإبقاء على المعاملات الإدارية متشكلة من ورقة و قلم، إضافة إلى كثرة الديماغوجية الإدارية وما صاحبها من فساد إداري مما نتج عنه إختلاف الإجراءات والوثائق الخاصة بنفس الوظيفة الإدارية بين عدة إدارات أو مناطق فظهر شكل من أشكال عدم المساواة، كل هذا كان لابد من حل له وهو ما أجمع عليه العالم بضرورة الربط بين الكم الهائل من المعلومات السهلة الوصول و المعدات المتطورة لمعالجة هذه الأخيرة بما يهم المجتمع الآن إداريا وحتى حكوميا⁽²⁶⁾.

المطلب الأول: دوافع ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

صدر القانون 15-04 المتعلق بالقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين الذي يهدف إلى ترقية وتطوير وضمان هذه الأخيرة والتي يدخل ضمنها الإدارة الإلكترونية، حيث أكد أنه تنشأ السلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني و تكون لدى الوزير الأول مع كونها إدارة تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية، أما ما تعلق بمقرها ونظام عملها ومهامها فيخضع للتنظيم (م ت 16-134 يحدد تنظيم المصالح التقنية والإدارية للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني وسيرها ومهامها)، كما تنشأ السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني التي تنشأ لدى الوزير المكلف البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتكون كضابط لهذه السلطات الثلاث، إضافة إلى السلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني التي تتابع وتراقب مؤدي خدمات التصديق والتوقيع الإلكتروني⁽²⁷⁾، من هنا يظهر أن إرساء الإدارة الإلكترونية ليس بالأمر الهين بل يتطلب التعاون بين عديد الوزارات والمصالح فيما بينها إضافة إلى مؤدي خدمات التوقيع والتصديق الإلكترونيين والذي نحاول الكشف عنه من خلال ما يلي.

الفرع الأول: دوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية

إن ضرورة توجه نحو الإدارة الإلكترونية ليس المقصود به نوع من أنواع الرفاهية ربما كما يظنه أغلب المجتمعات بل هو نتيجة حتمية وضرورية دفعت بها التغيرات العالمية والكم الهائل من المعلومات وأدوات التصرف فيها، ففكرة تشارك المعلومات وتوظيفها أصبحت إحدى عوامل نجاح أي مؤسسة في ظل المطالبة المستمرة بالرفع من جودة المعلومات وشفافيتها، كل هذا مدفوع بعامل الوقت فلم يعد من المعقول التأخر في العملية الإدارية في ظل وجود الإنترنت والوسائط الإلكترونية⁽²⁸⁾ كل هذا يمكن طرحه من خلال عدة دوافع وضروريات وفق ما يلي:

- جمود الإدارة الكلاسيكية و إتسامها بالتعقيد مما يزيد من التكلفة و الوقت.
- تفشي الفساد الإداري من رشوة وديماغوجية ومحسوبية بسبب طريقة معالجة المعلومات ودور العنصر البشري فيها.
- صعوبة تحديد مصدر الخطأ الإداري وكذا توحيد الوثائق والمستندات⁽²⁹⁾.
- حاجة الموظفين العموميين للدعم النوعي من حيث طريقة ووسائل العمل.
- توجهات العالم نحو تقوية الروابط العالمية بالأخذ بعين الاعتبار معامل الجودة و الخدمة المقدمة للمواطن المحلي في تصنيفات الدول.
- بروز القرارات الفورية و الإرتجالية مما زاد من عدم توازن الإدارة العمومية.
- كثرة الطلبات والخدمات الإدارية مما حتم إيجاد سبيل لتقديم الخدمة في أبسط شكل وأسرع وقت.
- زيادة وطول مدة تقديم الخدمة العمومية مقارنة بالوسائل المتوفرة في الوقت الراهن.
- الإعتماد على أداء الإدارة العمومية ومدى إستعمالها و إستثمارها للمجال التكنولوجي كأحد المؤشرات الدولية لتصنيف الدول في مختلف المؤشرات⁽³⁰⁾.

الفرع الثاني: متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية

بغرض إرساء الإدارة الإلكترونية فعليا على أرض الواقع لابد من توافر مجموعة من المتطلبات المادية والبشرية، حيث أن المادي منها يتمثل بداية في أجهزة الحاسوب وملحقاتها مثل الماسح الضوئي والطابعة إضافة إلى أجهزة هارد وارد، والتي تمكن من إدخال ومعالجة المعلومات والمعطيات، يضاف إلى هذا البرمجيات سوفت وارد التي تحوي قسمين وهي برامج إدارة النظام التي تعنى بالتشغيل وإدارة الشبكات، وكذا مترجمات لغات البرمجة، أدوات تدقيق البرمجة، هندسة البرامج بمساعدة الحاسوب، والتي تمثل كلها مجموعة البرامج المستخدمة لتشغيل الحواسيب⁽³¹⁾.

أما القسم الثاني فهي برامج التطبيقات التي تحوي كلا من شبكات الإتصاليات وارك وهي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج إتصالي لشبكات الإنترنت والإكسترنات، وحتى الشبكات المحلية و الشبكات المحلية الواسعة إضافة إلى إحتواء هذه التطبيقات على قواعد البيانات، حيث توفر كل إدارة شبكة بيانات خاصة بها حتى تكون هي المتحكم في مدخلاتها ومخرجاتها مما يربطها بباقي فروعها على أساس قويم وصحيح حيث يكون المصدر الوحيد للمعلومة هنا من داخل المؤسسة⁽³²⁾.

دون نسيان مجال الأمن الإلكتروني الذي يكون معدا بشكل كبير من السلطات المركزية للدولة يضاف له الجانب داخل الإدارة من أرقام سرية وأسماء مستخدم خاصة بكل عنصر إداري ليسهل معرفة القوائم بالعمل بغرض معرفة المسؤول في حال الخطأ، كما يمكن للإدارة أن تستعمل برامج أمان خاصة بها للحواسيب مثل مضادات الفيروسات الإلكترونية أو أي نظام مشابه وهو ليس بالأمر السهل طبعاً.

يضاف إلى كل هذا العنصر البشري المتحكم والمعد لكل ما سبق والذي يؤهل من خلال دورات تدريبية تتماشى مع التكنولوجيات الحديثة والمستخدمة داخل الإدارة حيث يقسم هذا العنصر إلى مستعمل لهذه التجهيزات وآخر مهمته صيانتها وإبقائها في العمل بأحسن صورة، وهو ما يوصل إلى ما يعرف بصناعة المعرفة داخل الإدارة إذ يشمل هذا كل القيادات الرئيسية ومجموعة المحللين للمعلومات أي رأس المال الفكري للإدارة، مما يمكن من تقديم الخدمة و إستمرارها وتحديثها وفق المطلوب⁽³³⁾.

المطلب الثاني: تطبيقات الإدارة الإلكترونية بين الواقع و المأمول

في ديسمبر 2008 صدر ما يعرف بوثيقة تحوي إستراتيجية الجزائر الإلكترونية في أفق 2013 والتي حملت معالم الإدارة الإلكترونية، وهذا بتعميم إستخدام التكنولوجيات الحديثة وكمية المعلومات الهائلة في تطوير الإدارة العامة الجزائرية، حيث أكد وزير البريد و تكنولوجيا المعلومات و الإتصال أنه إذا لم تكن هذه الوثيقة خارطة طريق للإدارة الإلكترونية فعلى الأقل يمكن اعتبار هذه الأخيرة جزءا منها لا محالة⁽³⁴⁾، كما صرح الوزير لجريدة الأحرار قائلا ما يلي: "إن مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 الذي يضم عدة محاور... يهدف إلى بناء مجتمع المعلومات و تحريك الإقتصاد وجعله رقمي، إضافة إلى تقليص البيروقراطية و الوصول إلى سرعة إتخاذ القرار"⁽³⁵⁾، إذن من هنا كانت البداية فكيف هو الواقع الآن بعد هذه التصريحات؟ وأين وصلت الإدارة الإلكترونية في الجزائر من إستغلال للتكنولوجيات والمعلومات؟.

الفرع الأول: نماذج حالية عن الإدارة الإلكترونية في الجزائر

تظهر عديد الأمثلة عن العلاقة بين الإدارة الإلكترونية والمواطن الجزائري والتي تكون عادة في شكل عقود أو بأي أشكال أخرى مثل بطاقة التعريف الوطنية و جواز السفر البيومتريين المعتمدين بشكل كبير على التجهيزات التكنولوجية، حيث وضعت وزارة الداخلية موقع إلكتروني لطلب ومتابعة عملية إعداد الوثيقتين من خلال إنشاء ملف تعريف لمعرفة الوثائق المطلوبة مع ملء إستمارة إلكترونية ثم القيام بالبصمة والإمضاء بشكل إلكتروني لدى مقر البلدية وهذا بإستخدام تجهيزات خاصة مع أخذ صور بنفس التقنية، وهو نفسه في جواز السفر والذي في حال كان بيومتري فإنه تلقائيا تصدر بطاقة التعريف بهذا الشكل مما سهل وقلص من الإجراءات بسبب إستغلال المعلومات للسابقة أي أن للمواطن ملف تعريف يحوي كامل معلوماته لدى الدولة وهو المستغل في هذه العملية، مع متابعة كل المراحل عبر موقع إلكتروني ففي حال جاهزية الوثائق تصل رسالة نصية للمعني ببلغه بذلك وتشير إليه التوجه للبلدية المعنية قصد إستلام هذه الأخيرة مع الإشارة إلى توافر محطات بيومترية لدى كل ولاية في شكل شاحنات أو حافلات تعمل على إيصال البطاقات إلى المعنيين المسنين أو الذين يعانون من أمراض مزمنة⁽³⁶⁾.

يضاف إلى هذا صدور أول بطاقة رمادية للسيارات في جوان 2019 من خلال جعل العملية الإلكترونية وتغيير شكل هذه الأخيرة مع توفير قاعدة معلومات تحوي كافة المعلومات على المستوى الوطني مما يقلل من عمليات التزوير، مع عدم تعميم العملية على كافة الولايات في إنتظار ذلك، و في نفس الوقت يتم العمل على رقمنة عقود الحالة المدنية و إدراجها في خادم يحوي كافة المعلومات التي كانت ورقية إلى الصيغة الإلكترونية، حيث بدأت العملية من سنة 2012 مع إنشاء سجل وطني إلكتروني لدى وزارة الداخلية والذي يُجّين ثلاث مرات أسبوعيا ليمثل قاعدة بيانات مرجعية وهو ما يُمكن المواطن من إستخراج عقود الحالة المدنية في أي مقر بلدية وليس مقر سكنه أو إقامته فقط مثلما كان عليه الأمر سابقا، وهذا بفضل إستغلال رقم تعريف وطني للفرد يرافقه من ميلاده إلى وفاته حيث يكفي إدخال هذا الأخير إلى الخادم للإستطلاع على كافة المعلومات الشخصية لصاحبها، كل هذا تمهيدا لإمكانية إستخراج العقود المتعلقة بالحالة المدنية مستقبلا من منزل أي مواطن مثل ما هو الحال بالنسبة للجنسية و وثيقة السوابق العدلية على مستوى المحاكم، عبر فتح حساب في موقع خاص بوزارة العدل و إستحداث رقم سري ليتمكن فيما بعد من إستخراج وثائقه في منزله، كما أن عملية التسجيل لموسم الحج أصبحت تتم إلكترونيا بشكل جد بسيط و واضح⁽³⁷⁾.

كمثال عن العقود الإدارية الإلكترونية فإن وزارة التجارة منذ سنة 2014 مكنت من إستحداث سجل تجاري إلكتروني والذي يحوي رمز مؤمن يُمكن من تتبع هذا السجل، و المصادقة على معلوماته بواسطة قارئ السجل التجاري وهو عبارة عن تطبيق يثبت في الأجهزة المزودة بنظام إتقاط الصور على غرار الهواتف أو اللوحات الإلكترونية وغيرها، مع وجود الإنترنت فقط مما خفف الضغط على المصالح المعنية وهو ما يشبه العقود التأمينية لدى الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء الذي يمكن من التصريح عن بعد للإشتراكات التضامنية عبر "بوابة التصريح عن بعد 24/24س" وحتى الدفع الإلكتروني للإلتزامات التعاقدية في إطار التأمينات وبدرجة أقل بطاقة الشفاء التي هي الأخرى بطاقة بيومترية⁽³⁸⁾، في إنتظار تحديث الصفقات العمومية بالإعتماد على الوسائط التكنولوجية عند تقديمها أو دراستها.

الفرع الثاني: نظرة إستشرافية عن الإدارة الإلكترونية في الجزائر

يمكن البداية عند الحديث عن الخدمة العمومية في الجزائر إستعراض جدول يبين الخدمة العمومية الإلكترونية المقدمة في البلدان العربية بناء على تقرير من إعداد الأمم المتحدة، ثم تحليل هذا الأخير مع الواقع الحالي وبيان أماكن النقص و محاسن الأداء المقدمة وهذا وفق ما يلي:

المرتبة	البلد	مؤشر الخدمة العمومية
24	البحرين	0,8261
29	الإمارات العربية المتحدة	0,8913
40	الكويت	0,6522
44	المملكة العربية السعودية	0,6739
48	قطر	0,6739
66	عمان	0,5942
72	تونس	0,7174
73	لبنان	0,5145
85	المغرب	0,7391
91	الأردن	0,4565
108	مصر	0,4710
118	ليبيا	0,1087
137	سوريا	0,3261
141	العراق	0,3551
150	الجزائر	0,0652
161	السودان	0,2174
174	اليمن	0,1449
183	جنوب السودان	0,1232
184	موريتانيا	0,0652

ترتيب
العربية من
تقديم

جدول يبين
الدول
حيث

الخدمة العمومية الإلكترونية⁽³⁹⁾.

مفتاح الجدول:

- مؤشر الخدمة الإلكترونية منخفض (أقل من 0,25).
- مؤشر الخدمة الإلكترونية متوسط (بين 0,25 و 0,50).
- مؤشر الخدمة الإلكترونية مرتفع (بين 0,50 و 0,75).
- مؤشر الخدمة الإلكترونية مرتفع جدا (أكثر من 0,75).

من خلال إستقراء الجدول يظهر أن الخدمة العمومية في الجزائر سنة 2016 والتي لم تتغير الآن بشكل كبير أيضا تمثل مؤشرا منخفضا جدا بأقل من نسبة 0,25 وهو أمر جد محرج وكارثي كون الإمكانيات التي تحوز عليها هذه البلاد، سواء مادية ففي الفترة التي تبنت فيها الجزائر الإدارة الإلكترونية كهدف كان احتياطي الصرف كبيرا جدا يُمكن من توفير كل المتطلبات، أما من جانب الإمكانيات البشرية فالجزائر أحصت 100 ألف مستخدم في مجال تكنولوجيا المعلومات ورفعت هذا الرقم بتخريج 15 ألف مهندس أو صاحب ماستر مهني في شعب مجال المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام و الإتصال سنة 2011 ، بتخطيط من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ليصل الرقم إلى 20 ألف سنة 2013 وهو في تصاعد مستمر من ذلك الحين، لكن كل هذا يقابله من الناحية الواقعية نقص وضعف بيئة مؤشر التنمية المشار إليه أعلاه في الجدول والمعد سنة 2016، وما يزيد الأمر إستغراب هو وجود دول تسبق الجزائر في هذا الأخير تعاني حروبا منذ مدة وليس لها ما للجزائر من مؤهلات بشرية ومادية.

يعتبر ضعف مجتمع المعلومات في الجزائر أحد أهم الأسباب المباشرة في تدني إستعمال الوسائط الإلكترونية و الخدمة العمومية المرتبطة به، إذ أنّ المناهج التعليمية في الجزائر لا تحوي بالشكل الكافي على المعلومات والتحضيرات المستقبلية للجيل الناشئ لتعريفه بأهمية التكنولوجيا وثورة المعلومات كونها المستقبل، على الرغم من أن أطفالنا شديدي التعلق بالإلكترونيات من هواتف وألعاب ويجيدون إستخدامها لكن بشكل سلبي دون توظيف وإدراك وربط بالدولة أو مناهج التدريس في مدارسهم، حيث تحتل الجزائر المرتبة 81 من 133 دولة من حيث عدد المشتركين في الإنترنت أما من حيث إستخدامها في المدارس فالمرتبة هي 123 ، و المرتبة 129 في قدرت الإستيعاب للتكنولوجيا لدى المؤسسات أما من ناحية إستخدام الحكومة للتكنولوجيا فالمرتبة هي 128، ومدى نجاح هذه الأخيرة في نشر تكنولوجيات الإعلام و الإتصال فالمرتبة هي 112 ومدى فاعلية إستخدامها هي 127⁽⁴⁰⁾.

إذن من خلال ما سبق يظهر ودون عاطفة أنّ مستقبل الجزائر الإلكتروني لن يكون بتلك الصورة الوردية والمتفائلة بل لازال الكثير من العمل والتدبير في مختلف القطاعات حتى توضع الإدارة الإلكترونية ومجتمع المعلومات في الجزائر على السكة الصحيحة، وهذا بقرارات نابعة عن دراسة وتمحيص تتبعد عن السياسة والمغالطة و التي لن تكون إلا بتغيير في الواقع والمجتمع بإستغلال الطاقات وتغيير الأولويات وإعطاء الإستقلالية أكثر للقطاعات المعنية بموضوع الحال.

خاتمة:

كنتيجة للثورة الهائلة في المعلومات و ما صاحبها من وسائط تكنولوجية لنقل هذه الأخيرة و توظيفها ظهر ما يعرف "بإستراتيجية الجزائر الإلكترونية" 2013 كأحد المحاولات العربية الأولى في هذا المجال سنة 2008 لكن مع مرور الوقت بقي الأمر على ما هو عليه مجرد حبر على ورق بعيد عن الواقع المعاش، مما أظهر دول أخرى تتقدم في هذا المجال و نحو الأمام مثل البحرين و الإمارات لتعيد الجزائر مؤخرًا فتح هذا الملف بمحاولات من هنا وهناك من عصنة للعدالة و تعليم عالي، لكن الأمر لم يتغير كثيرًا، في إنتظار ذلك صدرت عدة قوانين تعترف بوسائل الإثبات الإلكترونية وما يصاحبها من توقيع و تصديق مصرح به لسلطات معينة في المجالات المعنية إداريا و إقتصاديا وغيرها مما يعيد الأمل في تطور مسألة إستغلال الكم الهائل من المعلومات عبر وسائط إلكترونية في مجالات إدارية، لكن كل هذا بقي قولًا دون فعل وهو ما جعل الجزائر لا تستفيد بالشكل اللازم من نتائج الثورة المعلوماتية و لا من التكنولوجيات المتوفرة في الوقت الراهن وهو ما نتج عنه ما يلي:

- تذيل الجزائر لتصنيفات إستغلال الإدارة للوسائل التكنولوجية.
- التأثير الكبير للثورة المعلوماتية على الخدمة العمومية بفرض وسائط تكنولوجية بديلا عن الكلاسيكية.
- عدم مواكبة الحكومة الجزائرية عموما و الإدارة الجزائرية خصوصا للتحول الحاصل نحو الدولة الإلكترونية.
- أصبحت الإدارة مطالبة بإدخال تكنولوجيات الإعلام و الإتصال في عملياتها الإدارية من عقود ومعالجة للمعلومات على كثرتها.
- إعتداد الإدارة الجزائرية في تعاملاتها على الوسائل الكلاسيكية رغم ما أصبح متوفرا من وسائل حديثة تقلص الوقت و الجهد.
- التخبط الكبير الذي تعرفه الجزائر في مجال المعلوماتية و الوسائل الحديثة للإتصال على الرغم من الإمكانيات البشرية والمادية الهائلة التي تحوزها والذي يقابله تذبذب في الخدمة الإدارية.
- كل هذه النتائج تقود إلى تقديم مجموعة من الإقتراحات في موضوع الحال وهي:
- ضرورة توفير الأرضية القانونية لشتى المجالات التي يمسه التحول نحو الإلكترونية حيث صدر النص العام مع بعض المراسيم التنفيذية وغياب الأخرى، كون السند القانون هو خارطة الطريق نحو هذا التحول.
- ضرورة التجرد من حواجز الخوف المرتبطة بالوسائل الحديثة وهذا بالتحكم بهذه الأخيرة عن طريق الخبرات المحلية المؤهلة لأن الأمر لن يطول أكثر و يصير التحول حتميا والذي إن تم في ضيق فلن يكون ذو فائدة على البلاد حيث يضرها أكثر من نفعها كعدم أمان المعلومات الشخصية للمواطنين.
- الإعتداد على كافة الدراسات في شتى المجالات ومن كل القطاعات التي ترتبط بالخدمة العمومية الإلكترونية وهذا بنظرة واسعة، فهو يشمل التعليم كقاعدة للإنتلاق و الإقتصاد كمجال للعمل والإدارة كخدمة للدولة والسياسة كمؤشر للتموضع عالميا، من هنا كان هذا الموضوع خصبا للبحث عن نقائص وإظهار للحقائق لما فيه من أهمية عامة وخاصة.

قائمة المصادر و المراجع:

1-المصادر:

أ-القوانين:

القانون 04-15، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 1 فبراير 2015، المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر ع 6، المؤرخة في 20 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 10 فبراير 2015.

2-المراجع:

أ-الكتب:

أبو العلا ليلي، مفاهيم و رؤى في الإدارة و القيادة التربوية بين الأصالة و الحداثة، ط1، دار الجنادرية، عمان، الأردن، 2013.

أحمد قاسم، نظم المعلومات المبنية على الحاسوب وشبكة المعلومات في الوطن العربي في إستراتيجية التوثيق والمعلومات و خطط العمل المستقبلي في الوطن العربي، ج2، دار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس. بن مروان سمية، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية، ط1، مكتبة القانون و الإقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.

جهاد عودة، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، د ط، المكتب العربي للمعارف، عمان، الأردن، 2014.

حازم الببلاوي، على أبواب عصر جديد، ط2، دار الشرق، بيروت، لبنان، 1983.

حسان عماد مكاي، تكنولوجيا الإتصال الحديث في عصر المعلومات، ط2، الدار العربية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1997.

سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، د ط، مركز البحوث، الرياض، السعودية، 2005. العبود فهد بن ناصر، الحكومة الذكية: التطبيق العملي للتعاملات الإلكترونية الحكومية، ط3، الرياض، السعودية، 2016.

علي محمد شمو، الإتصال الدولي والإنترنت، د ط، دار الثقافية و النشر، الرياض، السعودية، د س ن، ص .

عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، د ط، دار الغرب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006.

فيليب بروتون، سيرج برو، ثورة الإتصال، ترجمة هالة عبد الرؤوف، ط1، القاهرة، مصر، دار المستقبل العربي، 1993.

نجم عبود، الإدارة والمعرفة الإلكترونية: "الإستراتيجية، الوظائف، المجالات"، د ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

ولتر بريستون، أفول السيادة، ترجمة سمير عزت نصار و جورج خوري، ط1، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995.

ياسين سعد، الإدارة الإلكترونية، د ط، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2016.

ب-المقالات العلمية:

بركنو نصيرة، الخدمات الحكومية الإلكترونية كأداة فعالة لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، إقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد الرابع 2017.

بلقاسم بومعزة و كمال العقريب، الإدارة الإلكترونية كدعامة لعصرنة البلدية-دراسة حالة بلدية حجرة النص-، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، شلف، المجلد 6 العدد 2، جانفي، 2020.

بلقاسمي مولود، تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر: بين الأمية الإلكترونية و إشكالية التطبيق، مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد الرابع، سبتمبر 2018.

خالد قاشي، لواج منير، جبلي حسيبة، إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 فجوة النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة و التنمية والدراسات، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة علي لونيسي البلدية 2، العدد الرابع، 2013.

سليم عاشور، ثورة المعلومات و الإتصال و مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 10، جويلية 2016.

سمير إبراهيم حسن، الثورة المعلوماتية عواقبها و آفاقها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 01، 2002. طرويا نذير، الحكومة الإلكترونية ومحاولة التأسيس المبدئي للإدارة الإلكترونية في الجزائر (تحليل للواقع و إشراف للمستقبل)، مجلة البشائر الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الطاهري محمد، بشار، المجلد الرابع العدد 3، فيفري 2019.

علي غربي والأخضر رينوبة، إصلاح الإدارة العمومية من خلال الإدارة الإلكترونية وآفاق ترشيدها، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الاغواط، الجزائر، المجلد 1، العدد 3، أكتوبر 2016.

محمد لكحل، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق جودة الخدمة العمومية -حالة الجزائر-، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر 3، المجلد 21 العدد 01، جوان 2018.

محمد مكايوي، البيئة الرقمية-المعلوماتية-، دون جهة نشر، العدد 9، يناير 2005.

ج-المواقع الإلكترونية:

www.mawdoo3.com

www.almaany.com

www.ahewer.org

www.saut-ahrar.net

www.4algeria.com

3- باللغة الأجنبية:

أ- الكتب:

M, Castells, the net and the self, working for critical theory of the information society, critic of anthropology, 1996.

ب- التقارير:

United Nations E-Government survey 2016: E-Government in Support of Sustainable Development, New York, 2016

الهوامش:

¹ سمير إبراهيم حسن، الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 01، 2002، ص 209.

² فيليب بروتون، سيرج برو، ثورة الإتصال، ترجمة هالة عبد الرؤوف، ط 1، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1993، ص، ص 218، 219.

³ سليم عاشور، ثورة المعلومات و الإتصال و مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 10، جويلية 2016، ص، ص 237، 238.

⁴ محمد مكاوي، البيئة الرقمية-المعلوماتية-، دون جهة نشر، العدد 9، يناير 2005، ص 69.

⁵ أحمد قاسم، نظم المعلومات المبنية على الحاسوب وشبكة المعلومات في الوطن العربي في إستراتيجية التوثيق والمعلومات و خطط العمل المستقبلي في الوطن العربي، ج 2، دار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1997، ص 10.

⁶ M, Castells, the net and the self, working for critical theory of the information society, critic of anthropology, 1996, P, 930.

⁷ سليم عاشور، المرجع السابق، ص 237.

⁸ إيمان الحيارى، مقال عن ثورة المعلومات www.mawdoo3.com، تم الإضطلاع عليه بتاريخ 16 جانفي 2020، على الساعة 20:40.

⁹ جهاد عودة، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، د ط، المكتب العربي للمعارف، عمان، الأردن، 2014، ص، ص 472، 473.

¹⁰ حازم الببلاوي، على أبواب عصر جديد، ط 2، دار الشرق، بيروت، لبنان، 1983، ص 124.

¹¹ حسان عماد مكاوي، تكنولوجيا الإتصال الحديث في عصر المعلومات، ط 2، الدار العربية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1997، ص 29.

¹² ولتر بريستون، أفول السيادة، ترجمة سمير عزت نصار و جورج خوري، ط 1، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995، ص 20.

¹³ علي محمد شمو، الإتصال الدولي والإنترنت، د ط، دار الثقافية و النشر، الرياض، السعودية، د س ن، ص 284.

¹⁴ معجم المعاني على الرابط التالي www.almaany.com تم الإضطلاع عليه بتاريخ 23-04-2020، على الساعة 03:15.

¹⁵ موفق الدعبول، ثورة المعلومات، www.ahewer.org، تم الإضطلاع عليه بتاريخ 25-04-2020، على الساعة 22:51.

¹⁶ طروبيا نذير، الحكومة الإلكترونية ومحاولة التأسيس المبدئي للإدارة الإلكترونية في الجزائر (تحليل للواقع و إستشراف للمستقبل)، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهري محمد، بشار، المجلد الرابع العدد 3، فيفري 2019، ص 538.

¹⁷ العبود فهد بن ناصر، الحكومة الذكية: التطبيق العملي للتعاملات الإلكترونية الحكومية، ط 3، دون دار نشر، الرياض، السعودية، 2016، ص 28.

- ¹⁸ أبو العلا ليلي، مفاهيم و رؤى في الإدارة و القيادة التربوية بين الأصالة و الحداثة، ط1، دار الجنادرية، عمان، الأردن، 2013، ص20.
- ¹⁹ نجم عبود، الإدارة والمعرفة الإلكترونية: "الإستراتيجية، الوظائف، المجالات"، د ط، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص157.
- ²⁰ ياسين سعد، الإدارة الإلكترونية، د ط، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن، 2016، ص11.
- ²¹ بلقاسم بومعزة و كمال العقرب، الإدارة الإلكترونية كدعامة لعصرنة البلدية-دراسة حالة بلدية حجرة النص-، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بو علي، شلف، المجلد 6 العدد 2، جانفي، 2020، ص103.
- ²² بن مروان سمية، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية، ط1، مكتبة القانون و الإقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص18.
- ²³ محمد لكحل، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق جودة الخدمة العمومية -حالة الجزائر-، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر 3، المجلد 21 العدد 1، جوان 2018، ص ص 47،48.
- ²⁴ بلقاسم بومعزة و كمال العقرب، المرجع السابق، ص 104.
- ²⁵ المرجع نفسه، ص 104.
- ²⁶ علي غربي والأخضر رينوبة، إصلاح الإدارة العمومية من خلال الإدارة الإلكترونية وآفاق ترشيدها، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الاغواط، الجزائر، المجلد 1، العدد 3، أكتوبر 2016، ص403.
- ²⁷ القانون 04-15، المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 1 فبراير 2015، المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر ع 6، المؤرخة في 20 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 10 فبراير 2015، المواد 16 و26 و28 و30.
- ²⁸ علي غربي والأخضر رينوبة، المرجع السابق، ص417.
- ²⁹ بلقاسم بومعزة و كمال العقرب، المرجع السابق، ص 104.
- ³⁰ عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، د ط، دار الغرب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006، صص، 184، 183.
- ³¹ سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقها العربية، د ط، مركز البحوث، الرياض، السعودية، 2005، ص24.
- ³² المرجع نفسه، ص25.
- ³³ بلقاسمي مولود، تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر: بين الأمية الإلكترونية و إشكالية التطبيق، مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد الرابع، سبتمبر 2018، ص 271.
- ³⁴ خالد قاشي، لواج منير، جبلي حسنية، إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 فجوة النظرية والتطبيق، مجلة الإدارة و التنمية والدراسات، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة علي لونيسي البلدية 2، العدد الرابع، 2013، ص 91.
- ³⁵ ياسين ن، جريدة صوت الأحرار، تصريح وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام و الإتصال، www.saut-ahrar.net، تم الإضطلاع عليه بتاريخ 30-05-2020، على الساعة 11:46.
- ³⁶ بلقاسم بومعزة و كمال العقرب، المرجع السابق، ص ص 109، 110.
- ³⁷ المرجع نفسه، ص 110.
- ³⁸ بركنو نصيرة، الخدمات الحكومية الإلكترونية كأداة فعالة لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، إقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد الرابع، 2017، ص282.
- ³⁹ United Nations E-Government survey 2016: E-Government in Support of Sustainable Development, New York, 2016, P81.
- ⁴⁰ بثينة ياسمين، تكنولوجيا المعلومات و دورها في المكتبات على الموقع www.4algeria.com، تم الإضطلاع عليه بتاريخ 01-06-2020، على الساعة 14:50.